

(ب) تنفيذ مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة الموكولة للأمم المتحدة وذلك عن طريق زيارات دورية يقوم بها للسلفادور مبعوث رفيع المستوى من المقر يبتغي الأمين العام على علم بصورة منتظمة بهذا الشأن؛

٥ - تقرر أيضا أن تقوم وحدة دعم محدودة في السلفادور، تتلقى في عملها الدعم الإداري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة المبعوث لفترة ستة أشهر في أداء هذه المسؤوليات؛

٦ - تشدد على أهمية مواصلة وتعزيز التعاون من جانب مختلف وكالات ومكاتب وبرامج منظومة الأمم المتحدة الناشطة في السلفادور مع الجهود التي تبذلها المنظمة لدى اقتراب الانتهاء من التحقق من اتفاقات السلم وفي تدعيم عملية السلم؛

٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية أن تواصل تقديم المساعدة إلى السلفادور، حكومة وشعبا، وأن تدعم جهود الأمم المتحدة في السلفادور تحقيقا لأغراض بناء السلم والتنمية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا قبل نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تقييم لعملية السلم في السلفادور.

الجلسة العامة ٨٧

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

٢٠٠/٥١ - تعيين الأمين العام للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في التوصية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٩٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦^(١٧٦)

تعين السيد كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

الجلسة العامة ٨٨

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

٢٠١/٥١ - إشادة بالسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب بقرار مجلس الأمن ١٠٩١ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تعترف مع جزيل الامتتان بالجهود التي لا تعرف الكلل وبالخدمة المتفانية التي قدمها الأمين العام بطرس بطرس غالي إلى المنظمة طوال السنوات الخمس الماضية،

وإذ تعترف بالخصال المهنية والشخصية التي سخرها لأداء مهامه وواجباته،

١ - تسجل بصورة خاصة الإنجازات العديدة - السياسية والدبلوماسية والتنظيمية وكذلك الإصلاحات - التي حققها الأمين العام بطرس بطرس غالي في قيادة المنظمة خلال فترة اتسمت بتغيرات عميقة في العلاقات الدولية؛

٢ - تقدر بالغ التقدير إسهامات الأمين العام بطرس بطرس غالي في إحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية على الصعيد الدولي، وخدماته في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، والتزامه بإقامة عالم يسوده العدل والسلام.

الجلسة العامة ٨٨

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

٢٠٢/٥١ - تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٠٠/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ المتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٠/١٩٩١ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، والقرارات ٢٧/١٩٩٢ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، و ٦٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، و ٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، و ٣٦/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، والاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، و ١/١٩٩٦ المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١ - تؤكد من جديد الالتزامات التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات والواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١٧٧) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١٧٨)، وتعهدهم بمنح أعلى أولوية للسياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة البشر، على أساس المشاركة الكاملة من الجميع؛

٢ - تقرر بضرورة إيجاد إطار للعمل من أجل أن يصبح الإنسان مركز التنمية، وتوجيه الاقتصادات لتلبية احتياجات الإنسان بمزيد من الفعالية؛

٣ - تحيط علماً بنقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة^(١٧٩)؛

٤ - تشدد على أن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة تشكل مكونات مترابطة ومتداخلة للتنمية المستدامة؛

٥ - تؤكد الحاجة إلى وجود إرادة سياسية متجددة وجماعية على الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في الإنسان ورفاهه من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

٦ - تشدد على أن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم والإدارة المتسمين بالشفافية والخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، وكذلك المشاركة الفعالة من المجتمع المدني، أسس لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية التي يكون الناس محورها؛

٧ - تؤكد أن التنمية الاجتماعية مرتبطة بوضوح بتعزيز السلم والحرية والاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي على السواء؛

العمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية

٨ - تؤكد أن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، وإن كانت تفر بالأهمية الأساسية للتعاون والمساعدة الدوليين من أجل تحقيقهما على النحو الكامل؛

٩ - تلاحظ مع الارتياح المبادرات التي قامت بها الحكومات والإجراءات التي اتخذتها من أجل تنفيذ

الالتزامات مؤتمر القمة، بما فيها، في جملة أمور، الشروع في مبادرات للقضاء على الفقر، واستعراض السياسات والقوانين الاجتماعية القائمة وإعادة صياغتها استناداً إلى نهج متكامل للتنمية الاجتماعية، وتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات، وإنشاء مراكز تنسيق وطنية، وتحث الحكومات التي لم تنشئ بعد آليات وطنية مناسبة للمتابعة على أن تفعل ذلك؛

١٠ - تكرر توجيه ندائها إلى الحكومات لتحديد غايات وأهداف ذات إطار زمني محدد من أجل التقليل من الفقر بوجه عام، والقضاء على الفقر المطلق، وتوسيع نطاق العمالة، والتقليل من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، ضمن كل سياق وطني؛

١١ - تحث الحكومات الوطنية على صياغة أو تعزيز استراتيجيات شاملة مشتركة بين القطاعات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، واستراتيجيات وطنية للتنمية الاجتماعية؛

١٢ - تقرر بالدور الأساسي للعناصر الفاعلة والمؤسسات في البلدان النامية في وضع وتنفيذ برامج فعالة لتحقيق أقصى أثر إيجابي للاستثمارات في التنمية الاجتماعية؛

١٣ - تكرر الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة إلى الحكومات لإجراء تقييم، على أساس منتظم، للتقدم المحرز على الصعيد الوطني صوب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقد يكون ذلك في شكل تقارير وطنية دورية، توجز ما يتحقق من نجاح وما يطرأ من مشاكل وعراقيل، وتشجع الحكومات على تقديم هذه المعلومات إلى لجنة التنمية الاجتماعية على أساس طوعي؛

١٤ - تعرب عن تضامنها مع الناس الذين يعيشون في حالة فقر في جميع البلدان، وتؤكد من جديد أن تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر عامل أساسي للقضاء على الفقر، إذ أن تلك الاحتياجات وثيقة الترابط وتشمل التغذية، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، والعمالة، والسكان، والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛

١٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى القيام، بروح من الشراكة، بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية ولتنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛

١٦ - تدعو جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً الصناديق والبرامج والوكالات ذات

الصلة، إلى تشجيع الأخذ بسياسة نشطة وصريحة لترويج منظور للجنسين، وإلى استخدام تحليل التباينات بين الجنسين كأداة لإدماج بُعد متعلق بالجنسين في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتنمية الاجتماعية؛

تعبئة الموارد المالية

١٧ - تدرك أن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل يتطلب تعبئة الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي، كما هو مبين في الالتزامين ٨ و ٩ من الإعلان وفي الفقرات ٨٧ إلى ٩٣ من برنامج العمل؛

١٨ - تدعو الحكومات إلى المساهمة في الصندوق الاستثماري لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل تمويل البرامج والحلقات الدراسية والأنشطة التي تدعم تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل؛

١٩ - تدرك أن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، يحتاج إلى موارد مالية إضافية وإلى التعاون والمساعدة بصورة أكثر فعالية في ميدان التنمية؛

٢٠ - تشدد على ضرورة قيام جميع البلدان بوضع سياسات اقتصادية تستهدف تشجيع وتعبئة المدخرات الوطنية واجتذاب الموارد الخارجية للاستثمار الإنتاجي، والبحث عن مصادر تمويل مبتكرة، عامة وخاصة على السواء، من أجل البرامج الاجتماعية، مع كفالة استخدامها بصورة فعالة، وتستهدف، في عملية الميزانية، كفالة الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة، وإعطاء الأولوية لتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

٢١ - ترحب بالمبادرات الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بديون البلدان المرهقة بالديون، وبالعملية الجارية على الصعيد الدولي بشأن تخفيف عبء الديون، حسب الاقتضاء، للبلدان النامية، وتدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية، أن تنفذ بصورة كاملة وفعالة جميع المبادرات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون التي تعانيها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، فتدعم بذلك الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - تشدد على أهمية تشجيع المبادرات الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك توفير الائتمان،

بين أمور أخرى، للناس الذين يعيشون في فقر، ولا سيما النساء، على غرار ما يفعله مصرف غرامين في بنغلاديش فيما يتعلق بالعمالة الذاتية وتوليد الدخل لمعالجة مشكلة تأنيث الفقر، وتلاحظ باهتمام مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، الذي سيعقد في واشنطن العاصمة في شباط/ فبراير ١٩٩٧؛

٢٣ - تحيط علماً بجهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى إدماج التنمية الاجتماعية في سياساتهما وبرامجهما، وتحث الأمين العام على أن يواصل، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، دراسة أثر برامج التكيف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يساعد البلدان التي تنفذ هذه البرامج في تهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص للعمل واستئصال الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية؛

٢٤ - تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى أن يحاول المجتمع الدولي جاهداً تحقيق النسبة المستهدفة المتفق عليها، وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، للمساعدة الإنمائية الرسمية إجمالاً في أسرع وقت ممكن، وزيادة في النصيب المخصص من التمويل لبرامج التنمية الاجتماعية تتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق مقاصد وأهداف إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٢٥ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ المتعلق بأفكار جديدة ومبتكرة لتدبير الأموال، الذي قرر فيه المجلس، بين أمور أخرى، أن الأموال الناتجة عن الأفكار الجديدة والمبتكرة لا ينبغي أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مختلفاً عن تمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانياتها لحفظ السلام، وينبغي أن تكون جزءاً من الشراكة والترايط العالميين وأنه ينبغي التشديد على الاستثمار الخاص في تمويل التنمية؛

٢٦ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بتخصيص ٢٠ في المائة، في المتوسط، من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وتحيط علماً مع التقدير بنتيجة الاجتماع المعقود في أوغسلا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦^(١٨)،

٢٢ - تحيط علماً كذلك بمقرر المجلس المتعلق بطريقة العمل المنقحة للجنة، بما في ذلك تشكيل أفرقة الخبراء؛

٢٣ - تدعو الحكومات إلى دعم عمل اللجنة، عن طريق سبل منها مشاركة ممثلين رفيعي المستوى لتناول مسائل التنمية الاجتماعية وسياساتها؛

٢٤ - تؤكد من جديد أن المجلس سيوفر التوجيه العام وسيشرف على التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وسيقدم بتوصيات في هذا الصدد؛

٢٥ - ترحب باستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ١/١٩٩٦ بشأن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر، وتدعو إلى أن تنفذ جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه الاستنتاجات؛

٢٦ - ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/١٩٩٦ الذي قرر فيه أن يواصل المجلس، على أساس منتظم، كمالة الموازنة والتنسيق بين برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية ذات الصلة عن طريق التوصل إلى تقسيم واضح للعمل فيما بينها وتزويدها بتوجيه واضح فيما يتعلق بالسياسات؛

٢٧ - تجدد دعوته إلى جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة للاشتراك في متابعة مؤتمر القمة، وتدعو الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تعزيز وتكييف أنشطتها وبرامجها، واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، حسب الاقتضاء، لكي تأخذ في اعتبارها متابعة مؤتمر القمة؛

٢٨ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يواصل، كمساهمة في مناسبات منها عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، الجهد الذي بدأ بذله في عام ١٩٩٦، في مبادرة استراتيجيات القضاء على الفقر، وذلك لتعزيز المساعدة المقدمة من أجل وضع خطط وبرامج واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، وتطلب إلى جميع البلدان أن تسهم في هذه المبادرة؛

٢٩ - ترحب بمبادرة لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات تعنى بمتابعة المؤتمرات

الذي أكد من جديد أن تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر ضروري للتنمية المستدامة وينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية للتغلب على الفقر؛

٢٧ - تسلم بضرورة توفير التعاون التقني المناسب وغيره من أشكال المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وكما هو مبين في أحكام الإعلان وبرنامج العمل؛

مشاركة المجتمع المدني والعناصر الفاعلة الأخرى

٢٨ - تؤكد من جديد الحاجة إلى قيام شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والعناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين والفئات الرئيسية، كما هي معرفة في جدول أعمال القرن ٢١^(٨٨)، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل ومنابعتهما، وإلى كفالة مشاركتها في تخطيط السياسات الاجتماعية ووضعها وتنفيذها وتقييمها على الصعيد الوطني؛

٢٩ - تشجع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في عمل لجنة التنمية الاجتماعية، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، ومقرره ٢١٥/١٩٩٦ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفي تنفيذ العملية المتصلة بمؤتمر القمة إلى أقصى مدى ممكن؛

دور منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٦ الذي قرر فيه أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية تابعة للمجلس، بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وقرر فيه زيادة عدد أعضاء اللجنة من اثنين وثلاثين عضواً إلى ستة وأربعين عضواً وأن تصبح اجتماعاتها سنوية؛

٣١ - تحيط علماً أيضاً بمقرر المجلس المتعلق بالهيكل الجديد لجدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها المتعدد السنوات للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠، وإدراج موضوع "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" بوصفه البند الموضوعي فيه، فضلاً عن استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحالة فئات المجتمع؛

الدولية، وتؤكد أهمية مواصلة وتعزيز التعاون والتنسيق من جانب جميع أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المتخصصة في تنفيذ برامج العمل التي أسفر عنها مؤتمر القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى التي عقدت مؤخرا:

٤٠ - تطلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن نتائج أعمال فرق العمل المشار إليها وعن التنسيق بين الوكالات في المستقبل فيما يتعلق بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لنتائج مؤتمر القمة:

٤١ - تحيط علماً بالمبادرات التي اتخذتها اللجان الإقليمية من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وتحثها على مواصلة مشاركتها ودعمها لتعزيز تنفيذ أهداف مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

٤٢ - تجدد دعوتها إلى اللجان الإقليمية لأن تقوم، في إطار ولاياتها وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإقليمية، بعقد اجتماع سياسي رفيع المستوى كل سنتين لاستعراض التقدم المحرز تجاه تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ولتبادل وجهات النظر بشأن خبرات كل منها، ولاعتماد التدابير المناسبة، وترحب بعرض حكومة البرازيل استضافة هذا الاجتماع في ساو باولو في عام ١٩٩٧، وترحب بالدعوة المقدمة من حكومة النمسا لاستضافة اجتماع إقليمي لمتابعة مؤتمر القمة في فيينا في بداية عام ١٩٩٨:

٤٣ - تكرر دعوتها إلى منظمة العمل الدولية، المنوط بها، بحكم ولايتها وهيكلها الثلاثي وخبرتها، دور خاص في مجال العمالة والتنمية الاجتماعية، لأن تواصل الإسهام في تنفيذ برنامج العمل وفي نظر لجنة التنمية الاجتماعية في موضوع "العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة" في عام ١٩٩٧:

٤٤ - تكرر طلبها إلى الأمين العام بأن يكفل تشغيل الأمانة بفعالية بحيث، تسند المسؤولية بوضوح داخلها للمساعدة في تنفيذ ستابعة مؤتمر القمة وخدمة الهيئات الحكومية الدولية المعنية، وأن يواصل كفالة قيام تعاون وثيق على صعيد الأمانة بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في متابعة مؤتمر القمة:

دورة استثنائية للجمعية العامة في
عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم
شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة

٤٥ - تشير إلى قرارها ١٦١/٥٠ الذي قررت فيه عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض

وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:

٤٦ - تقرر أن تنظم العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية على الأسس التالية:

(أ) تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنيطت بها المسؤولية الأساسية عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واستعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بالعمل في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ من أجل التحضير للدورة الاستثنائية، وفقاً لبرنامج عملها المحدد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٧:

(ب) تنشأ لجنة تحضيرية جامعة تابعة للجمعية العامة في دورتها العادية الثانية والخمسين؛ وتعقد هذه اللجنة دورة تنظيمية في عام ١٩٩٨؛ وتبدأ اللجنة أنشطتها الموضوعية في عام ١٩٩٩ على أساس المدخلات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتأخذ في الاعتبار أيضاً المساهمات المقدمة من الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة:

٤٧ - تعيد تأكيد أن متابعة مؤتمر القمة يجب أن تجرى على أساس نهج متكامل للتنمية الاجتماعية وفي إطار المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات وتنفيذ هذه النتائج:

٤٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة:

٤٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، وأن تنظر في الآثار التي تترتب على إجراء معالجة أكثر اتساقاً للبنود المتصلة بذلك في جدول أعمالها.

الجلسة العامة ٨٨

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

٢٠٣/٥١ - الحالة في البوسنة والهرسك

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٤٢/٤٦ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢، و ١/٤٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢،